

أوراق غير حزبية للثورة المصرية

في:

رؤية مستقبلية للسياسة المائية  
المصرية

في ضوء

التحديات الراهنة في حوض النيل

(مدخل لصون الأمن المائي

المصري)

السفيرة: سعاد شلبي

السفير: أحمد حجاج

أ.د. إجلال رأفت

أ.د. محمد سالم طابع

**أوراق غير حزبية للثورة  
المصرية** هو الإصدار الجديد  
لشركاء التنمية للبحوث  
والاستشارات والتدريب، والذي  
يستهدف تقديم عدد من التوصيات  
لصناع القرار السياسي في مصر في  
كافة مجالات التنمية، وذلك مساهمة  
منهم في طرح أساس علمي لسياسات  
التنمية في مصر، ويأملون أن يكون  
ذلك خطوة على طريق تفعيل نموذج  
رشيد في صنع القرار.

وقد أشترك في كتابة تلك الأوراق  
نخبة من أبرز الخبراء المصريين  
المشهود لهم بالكفاءة والاستقلال.

## المقدمة:

يشهد حوض النيل في الآونة الأخيرة تطورات بالغة الأهمية والخطورة، طبعت التفاعلات الهيدرولوجية في النظام الإقليمي لحوض النيل بالطابع الصراعي، حيث أقدمت خمس دول من المنابع النيلية بالتوقيع بشكل منفرد على الاتفاقية الإطارية لتأسيس مفوضية حوض النيل، دون الأخذ في الاعتبار اعتراض دولتي المصب والمجرى (مصر والسودان<sup>(1)</sup>). ثم بادرت بروندي –باتخاذ خطوة تصعيدية- بالتوقيع على الاتفاقية، ليكتمل النصاب القانوني ببلوغ الدول الموقعة ست دول من مجموع الدول النيلية.

ويكشف تأمل المشهد السياسي **قبل وأثناء وبعد** الجولات الأخيرة من مفاوضات الاتفاقية الإطارية، عن قدر كبير من تحول مواقف دول المنابع، وتبنيها مواقف أكثر تشدداً، وبطبيعة الحال، فقد أثير الكثير من الجدل واللغط السياسي، والقانوني، والهيدروليكي، والإعلامي بشأن تلك التحركات أحادية الجانب من قبل دول المنابع الست، سواءً من حيث تأثيراتها المتوقعة على الإيراد الطبيعي لمياه نهر النيل، ومن ثم تأثيرها على الحصة المائية المصرية، التي تمثل جوهر الأمن المائي المصري، أو من حيث تأثيراتها على مجمل التفاعلات الهيدرولوجية في الحوض.

وبالتوازي مع ذلك، جاءت التطورات السلبية على ملف مياه النيل من خلال التحرك الإثيوبي المكثف لإنشاء عدد من السدود الجديدة على منابع النيل.

ولقد أثارت هذه التطورات مخاوف جمة لدى قطاعات واسعة في المجتمع المصري، ولاسيما في ضوء استدعاء مقولات "حرب المياه" –الوشيكّة- بسبب ما تناقلته بعض وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة – دون تدقيق- من احتمالات إقدام دول المنابع على بناء مشروعات مائية تأتي خصماً من الحصة المائية المصرية، ومن ثم بدا أن "منهج التهويل" هو الطرح الراجح في التعامل مع قضية مياه النيل.

في هذا السياق، وبعيداً عن التهويل أو التهوين، تقدم هذه الورقة المقترحات العملية للسياسة المائية المصرية تجاه تلك التحديات.

### أولاً: المقترحات العملية لمواجهة التحديات الراهنة في حوض النيل:

تقرض المستجدات الراهنة في خريطة التفاعلات الهيدرولوجية (المائية- السياسية) في حوض النيل، ولاسيما بعد الإخفاق في عملية التفاوض حول الاتفاقية الإطارية التي كانت مأمولة، تفرض ضرورة إعادة التفكير في العملية التفاوضية برمتها، مع إعادة ترتيب الأوزان النسبية للمتغيرات المؤثرة على معادلة التفاوض.

ومن ثم، فإن تقييم المستجدات والتحديات الراهنة في حوض النيل، يوضح أن ثمة رؤى سياسية جديدة وغير تقليدية هي التي يجب أن تحكم الرؤية المصرية المستقبلية حيال نهر النيل، وأن هذه الرؤى الجديدة هي بمثابة حلول عملية وغير تقليدية للتعاظم مع أزمة مياه النيل في

(1) تعتبر السودان حالة فريدة كونها تجمع بين صفتين للدولة النهرية، فهي دولة "مجرى" في الجزء الشمالي منها، و"منبع" في منطقة بحر الغزال التي يهبط عليها أمطار تقدر بنحو 540 مليار م<sup>3</sup> سنوياً.

مرحلتها الراهنة، ثم هي بمثابة آليات وسبل مقترحة للخروج من الأزمة الحالية، وتجاوزها نحو تعزيز التعاون المشترك بين دول الحوض. وتتمثل أبرز معالم تلك الرؤية فيما يلي:

1. "فهم الحقائق الهيدروليكية في حوض النيل"، وتوظيفها توظيفاً سياسياً فعالاً لتحقيق مصالح جميع الأطراف الفاعلة في العملية التفاوضية. ومن أهم الحقائق الهيدروليكية تميز حوض النيل بالهطول المطري الغزير، سواءً طوال العام عند منابع النيل الأبيض، أو في موسم الصيف كما هو الحال في المنابع الإثيوبية. حيث تُقدر كميات الهطول المطري على حوض نهر النيل بحوالي 1660 مليار م<sup>3</sup> في العام. وفي حين لا يزيد معدل الأمطار عن 15 م/م<sup>2</sup> في مصر، يزيد هذا المعدل في باقي دول الحوض عن 1000 م/م<sup>2</sup>.

ومن الحقائق الهيدروليكية البالغة الأهمية والتي يجب أن تحكم العملية التفاوضية في حوض النيل مستقبلاً، أن درجة اعتماد دول حوض النيل على النهر ليست متساوية، فهي تقل كلما اتجهنا جنوباً حيث تزداد الأمطار والأنهار والبحيرات. وتزداد الاعتمادية على النهر كلما اتجهنا شمالاً ناحية مصب الحوض، حيث تقل الأمطار، وتصل إلى أقصاها في مصر التي تعتمد على النيل في توفير كل مواردها المائية السطحية تقريباً، حيث يوفر النهر لمصر ما يزيد على 96% من جملة احتياجاتها المائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه تجدر الإشارة إلى أن جميع دول حوض النيل – باستثناء مصر – لها مصادر مائية أخرى داخل أراضيها أو من خارجها، غير نهر النيل.

وهو ما يعني، أنه إذا ما استثنينا مصر والأجزاء الشمالية من السودان، فإن نهر النيل لا يساهم كثيراً في توفير الإمدادات والاحتياجات المائية للدول الثماني الأخرى.

2. "فهم خريطة الواقع الإقليمي والدولي" فهماً موضوعياً وبراغماتياً. وينصرف ذلك الفهم إلى التعرف على ماهية القوى الدولية التي تلعب دوراً مؤثراً في المعادلة السياسية، سواءً في القارة الإفريقية ككل، أو في النظام الإقليمي لحوض النيل. وفي هذا السياق، يبرز دور الولايات المتحدة صاحبة المشروعات السياسية الأكثر والأعمق تأثيراً على مجمل التفاعلات السياسية في القارة الإفريقية، حالياً ومستقبلاً، من خلال مشروعات: "الشرق الأوسط الكبير"، و"القرن الإفريقي الكبير"، و"الإستراتيجية الأمريكية في القارة الإفريقية"، وغيرها. ثم هناك فرنسا وتأثيراتها الثقافية الممتدة عبر سياساتها الفرانكفونية التقليدية، ولكن بآليات جديدة. وهناك أيضاً الدور الإسرائيلي الذي ينطلق من ثوابت الإستراتيجية الإسرائيلية المستمرة التي تهدف تطويق ومحاصرة مصر (بالأساس) والسودان في الدائرة النيلية. ثم هناك التحركات الإيرانية التي باتت تشكل تهديداً لا يُستهان به في هذا الإطار. ناهيك عن الدور الذي تلعبه بعض القوى الإقليمية العربية (كالمملكة العربية السعودية) في شبكة تفاعلات النظام الإقليمي لحوض النيل.

كما يتعين إدراك وفهم حقيقة الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية والدول المانحة والممولة للمشروعات المائية في دول منابع حوض النيل، وهنا يبرز دور كل من البنك الدولي، والأمم المتحدة، واليابان، وكندا، وهولندا، بوصفهم أبرز المانحين في مشروعات حوض النيل. كما يتعين فهم دور الدول المنفذة لتلك المشروعات (المقاولون) وهنا يبرز

دور الصين وإيطاليا والنرويج وألمانيا، بوصفها الدول أصحاب الفضل في تنفيذ (أعمال المقاولات الهندسية) لإنشاء السدود والخزانات الإثيوبية في الفترة الأخيرة.

وفي هذا الشأن، **يُقترح** العمل على توثيق التواصل مع المانحين، لخلق أوراق ضغط إضافية على دول المنابع يمكن استخدامها عند اللزوم.

كما **يُقترح** أيضاً إقامة علاقات ثنائية مع دول حوض النيل خارج منظومة التنسيق المصري-السوداني. بمعنى ألا تكون الخرطوم بالضرورة هي ممر مصر للدول النيلية. (المقصود بها علاقات ثنائية مع هذه الدول على المستوى الرسمي وغير الرسمي. مع إيلاء أهمية للعلاقات مع جنوب السودان، لأهمية ذلك للأمن القومي المصري).

3. **"الرؤية الشاملة لإدارة التفاوض المائي مع دول حوض النيل":** وينصرف الشمول هنا إلى أمرين: أولهما: شمول المجالات والمنظورات، بمعنى فهم مختلف أبعاد ومكونات الظاهرة المائية في حوض النيل، بوصفها مسألة متعددة الأبعاد، يتداخل فيها السياسي مع القانوني مع الاقتصادي، دون إقصاء الجوانب البيئية، والثقافية، والفنية، والديمقراطية، والأنثروبولوجية أيضاً. وثانيهما: شمول الفاعلين، أي إشراك مختلف القوى والتيارات المجتمعية في قضية مياه النيل، بوصفها واحدة من القضايا الاستراتيجية الحيوية لمصر، والتي يتعين إدارتها وفق المنهج التشاركي (Participatory Approach) أي أن يتضافر في إدارة هذا الملف الخطير مختلف الفواعل المجتمعية، الحكومية وغير الحكومية، ومراكز البحث العلمي والجامعات، ورجال الأعمال إعمالاً لمبدأ "حوكمة المياه" (Water Governance).

4. **"القانون وحده لا يكفي":** تلك المقولة يجب أن تكون واحدة من المرجعيات التفاوضية الجديدة. حيث رفضت دول منابع النيل جميع الحجج القانونية التي تنادي بها دولتي المصب والمجرى (مصر والسودان). بل وأكثر من ذلك، فقد أثبتت خبرة التفاوض الفاتنة أن الاحتكام إلى النصوص والحجج والأسانيد القانونية أمرٌ لا يحسم النزاع في المواقف التفاوضية، ولا يُعطي الغلبة لطرف على حساب الآخر. ولاسيما أن دول منابع أوجدت لنفسها السند والمبرر القانوني - من وجهة نظرها- الذي يسوغ لها التنصل من كل الاتفاقيات والمعاهدات السابقة التي ترتب لمصر حقوقاً تاريخية في مياه نهر النيل. علاوةً على أنها (أي دول المنابع) راحت تنادي بإعمال مبدأ قانوني له وجاهته وهو "مبدأ تغيير الظروف"، كسندٍ لإعادة النظر في كل الاتفاقيات النيلية التاريخية، وكذا إعادة النظر في الكيفية التي يتم بموجبها تقاسم المياه في حوض النيل.

5. **التوظيف السياسي الفعّال لمفهوم "الحوض المائي الدولي" (International Water Basin)**، الذي تبنته دول حوض النيل العشر. ويُقصد بـ "الحوض المائي الدولي" حسبما عرّفته المادة الثانية من قواعد هلسنكي بأنه: "مساحة جغرافية تمتد على دولتين أو أكثر وتمدها روافد مشتركة تشكل تجمعا للمياه، سواء المياه السطحية أو الجوفية، وتصب في مجرى مشترك".

انطلاقاً من أن مفهوم "الحوض المائي" (Water Basin) يدخل في اعتباره منطقة التصريف المائي ومنطقة مستجمعات الأمطار. ومن ثم، فهو يشتمل من ناحية أولى على المياه السطحية الموجودة في مساحة الحوض وتتمثل في: الأنهار، البحيرات، المستنقعات، الخيران، القنوات، الخزانات، المسطحات الجليدية، البرك،... الخ. ويطلق على تلك المياه السطحية مصطلح (Blue Water). كما يشتمل أيضاً على المياه الجوفية، سواء المتصلة بمجرى النهر أو غير المتصلة به طالما أنها تقع جغرافياً في

النطاق الجغرافي الإقليمي للحوض. وتسمى (Underground Water) أو (Black Water) وأخيراً، يشتمل الحوض من ناحية ثالثة على المياه التي تسببت في إرواء المزارع والغابات والحشائش والأشجار والحيوانات، ويطلق عليها (Green Water).

ويتفق هذا التنوع والشمول لمفهوم "الحوض المائي" مع التطبيق العملي لمبدأ "الانتفاع العادل والمنصف" بمراد النهر المائية والطبيعية.

6. "تقدير الاحتياجات التنموية للطرف الآخر": فالدول النيلية لها احتياجاتها التنموية المتزايدة بحكم النمو السكاني، فضلاً عن أنها تُصنّف ضمن قائمة الدول الأكثر فقراً على مستوى العالم، حيث تُصنّف دول المنابع النيلية ضمن أفقر دول العالم، وأقلها ترتيباً في دليل التنمية البشرية. وهذه الوضعية تفرض على مصر -بحكم تفوقها النسبي على هذه الدول اقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً- ضرورة الاستمرار في نهج تقديم العون المادي والفني لهذه الدول.

ويضاف إلى ما سبق، أن حالة الفقر الاقتصادي البالغة التي تعاني منها هذه الدول يصعب في ظلها توفير الإمكانيات المالية اللازمة لبناء ما يعرف بـ "البنية التحتية المائية" (Water Infrastructure). فبالرغم من الوفرة المائية -من حيث الكم- في هذه الدول، إلا أنها تعاني من نقص شديد في إمدادات مياه الشرب النقية وإمدادات الصرف الصحي المحسن.

في هذا السياق، يُقترح تخصيص ميزانية مستقلة في مصر بحيث تخصص للصرف على قضية مياه النيل. ويتفرع عن هذه الميزانية ثلاثة صناديق: صندوق مصري للتعاون مع أفريقيا، وصندوق للسودان، وصندوق لدول حوض النيل.

وفي هذا السياق، فإن هناك اقتراح بتكوين صندوق لدعم السودان (شماله وجنوبه)، وصندوق للتعاون مع أفريقيا يكون على رأس أولوياته التعاون مع دول حوض النيل. فضلاً عن اقتراح تشجيع رجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني لتحفيز الاستثمارات في هذه الدولة، من خلال إنشاء صندوق خاص للاستثمار، وإيلاء الاستثمار في السودان أهمية خاصة من خلال إنشاء بنك مصري-سوداني لتسهيل هذه العملية.

كما يُقترح استمرار التوجه المصري نحو الاستمرار في تمويل بعض المشروعات التنموية والمائية مثل: حفر الآبار، جث الحشائش، ... إلخ.

7. البدء في تنفيذ مشروعات عملاقة وصياغة "خطة عمل تنموية مشتركة، والتحرك - دون إبطاء أو تأجيل- نحو مشروعات استقطاب الفوائد المائية في المنابع: تستهدف تلك المشروعات تحقيق التنمية المشتركة لكل دول حوض النيل وفق مبدأ "الربح للجميع" (Win-Win Approach). بما يخلق مصالح مشتركة بين شعوب ودول الحوض"، تدفع نحو مجالات أرحب للتعاون النيلي-النيلي، وتحول دون توتر العلاقات النيلية-النيلية.

ويُقترح في هذا الخصوص، سرعة البدء في مشروعات استغلال الفوائد المائية في المنابع الاستوائية وفي منطقة بحر الغزال بالسودان، كما يوصى بإنجاز مشروعات الربط الكهربائي التي تضمن الفائدة المتبادلة بين دول المنابع ودول المصب في الحوض. كما يوصى بضرورة التحرك نحو استزراع الأراضي في دول المنابع وخصوصاً في كل

من تنزانيا والسودان الجنوبي وأوغندا وإثيوبيا، وبحيث تكون تلك الزراعات عبارة عن مشروعات زراعية مشتركة بين مصر وهذه الدول.

8. **"فهم الآخر وتقبل ثقافته"**: ويقتضي تحركاً مصرياً سريعاً وحثيثاً لفهم الآخر، و"الآخر" المقصود به هنا هم شعوب وحكومات دول المنابع النيلية. إذ يتعين فهم ثقافتهم، ومشكلاتهم، واحتياجاتهم التنموية. ويقتضي ذلك تغيير لغة "الخطاب التفاوضي"، ونبذ "الصيغ الاستعلانية" و"صيغ الإملاءات"، وإحلاله بخطاب تفاوضي جديد يقوم على "الندية"، و"الإقرار المتبادل بالأحقية في الانتفاع المنصف بموارد النهر"، و"الاعتراف بالمصالح المشتركة"، بغية تحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة في سائر بلدان الحوض. كما يتطلب "فهم الآخر وتقبل ثقافته" العمل على تصحيح الصورة المغلوطة المتبادلة بين المصريين وأشقايقهم في دول المنابع النيلية، وخصوصاً إثيوبيا.

9. **"تفعيل مبادرة حوض النيل" (NBI)** بوصفها الإطار التعاوني الحاكم حالياً في النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، تلك المبادرة التي تم تدشينها منذ عام 1999، وتقوم هذه المبادرة على منهج التنمية المتواصلة والعادلة لموارد النهر بهدف تحقيق النفع المشترك والمتبادل لجميع الدول النيلية وفق "منهج اربح - اربح" (Win-Win Approach).

وقد توقفت المبادرة من الناحية الفعلية بسبب مشكلات التمويل، وما يرتبط به من تعقيدات تحول دون إتمام كثير من المشروعات المأمولة، عدم إعطاء الأولوية لمشروعات البنية الأساسية المائية، فضلاً عن تعقد المشكلات السياسية والقانونية المرتبطة بمفاوضات الاتفاقية الإطارية.

ولذلك، يُقترح التحرك المصري نحو إعادة إحياء المبادرة، أو صياغة جيل ثانٍ منها (مبادرة حوض النيل 2) تستفيد من أخطاء المبادرة الأولى.

10. **"تحزيم الجهود الوطنية المصرية" (Packaging)**، و"تفعيل آلية الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين المصريين لدول الحوض": فهناك العديد من الجهود المبذولة من مختلف القوى المجتمعية المصرية، سواء من الفنيين، والدبلوماسيين، الأزهر، والكنيسة، ورجال الأعمال، والأكاديميين، وغيرهم. بيد أن ما يعيب هذه الجهود، وبالتالي يقلل من جدواها، أنها تبقى "جهوداً مبعثرة". لذا، يتعين تنسيق و"تحزيم تلك الجهود" في إطار حزم متكاملة من الأدوار التي يكمل بعضها بعضاً. ومن الضروري أيضاً تفعيل آلية "الدبلوماسية الشعبية" بوصفها الدبلوماسية التي تستهدف الجماهير وتتركز بالأساس في العمل الأهلي غير الحكومي.

ومن المهم في هذا السياق، "تفعيل آلية الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين المصريين لدول الحوض": حيث يلزم تدعيم مسيرة العمل التعاوني في حوض النيل عدم الاقتصاد فقط على قضايا التعاون في قضايا السياسة الدنيا رغم تنوعها، وإنما يجب التفكير في ضرورة تحقيق قدر من التعاون في مسائل وقضايا السياسة العليا، وذلك من خلال التعاون في المجالات السياسية - الأمنية. ويُقترح في هذا الشأن أن يُعقد اتفاق سياسي - أممي بين دول حوض النيل، يشمل تأمين الحدود السياسية بين هذه الدول وتبادل المعلومات بشكل منظم، ويضمن عدم الاختراق والتجنيذ بواسطة أجهزة المخابرات وجمع المعلومات.

11. "عدم تضيق الخناق على الطرف الآخر في إدارة التفاوض المائي": ذلك أن خبرة التفاوض في إطار حل وتسوية الصراعات الدولية (Conflict Resolution) تشير إلى أن عملية التفاوض الناجعة هي تلك التي يتوافر فيها بدائل وخيارات متنوعة أمام كلا طرفي التفاوض، بحيث لا يكون أحد طرفي المعادلة التفاوضية "مجبوراً" على قبول أمر واقع يمثل بالنسبة له "تسويات إذلالية". لذا، يصبح من الكياسة والحكمة في إدارة العملية التفاوضية ترك هامش من حرية الحركة والمناورة للخصم، وألا تضيق عليه الخناق سياسياً.
12. **التوعية المائية:** من خلال مسؤولية الحكومة المصرية في الاقتصاد في استخدام المياه. كما يُقترح أيضاً المضي نحو سياسة **تسعير المياه**، أي "تحديد سعر للمياه يحقق توازن العرض والطلب ويساوي التكاليف الحقيقية لاستخراجها بالنظر إلى قيمتها في الاستعمالات المختلفة". وذلك إعمالاً لمبدأ "استرداد التكلفة" (Cost Recovery). على أن يتم تطبيق سياسة التسعير بشكل تصاعدي حسب الكمية المستخدمة من المياه، مع إعطاء إعفاءات لمياه الشرب.

## ثانياً: سد النهضة ومستقبل العلاقات المصرية مع دول حوض النيل: آفاق الصراع والتعاون

تحدد ملامح المشهد **الهيدروبوليتيكي** الراهن وما ينطوي عليه من مستجدات سواءً على صعيد الإخفاق في عملية التفاوض حول الاتفاقية الإطارية، وكذا على صعيد "سد النهضة" وتبعاته، التي انعكست بالسلب على زيادة وتيرة التفاعلات الصراعية في الحوض.

فقد استثمرت إثيوبيا حالة الارتباك الشديد الذي تعانیه الدولة المصرية في الداخل إبان ثورة 25 يناير 2011، وأعلنت في نهاية مارس من العام المذكور عن عزمها بناء سد النهضة؛ وبالفعل، قامت السلطات الإثيوبية في 2 أبريل 2011 بوضع حجر أساسه، والإعلان عن بدء العمل فيه، غير عابئة بالمصالح المائية المصرية، لتبدأ بذلك حلقة جديدة من حلقات الصراع المائي المصري-الإثيوبي.

وعلى خلفية تلك التطورات، وفي بدايات عام 2012، تشكلت "اللجنة الفنية لتقييم آثار سد النهضة"، والتي ضمت في عضويتها عشرة من الخبراء الفنيين (اثنين من مصر ومثلهما من كل من السودان وإثيوبيا، فضلاً عن أربعة خبراء دوليين)، وكان واضحاً من الوهلة الأولى أن المفاوضات المصري يتم استدراجه من الجانب الإثيوبي لإطالة أمد التفاوض في سياق "إستراتيجية إثيوبية للتفاوض" تقوم على كسب الوقت والمماطلة والتعنت اللامبرر. لقد كانت كل المؤشرات خلال محادثات ومفاوضات تلك اللجنة تشير إلى -بل تؤكد- الخداع الإثيوبي وعدم الشفافية وإخفاء المعلومات والبيانات، ومع ذلك استمر المفاوضات المصري في "مسلسل الاستدراج الممنهج من الجانب الإثيوبي". وعلى الرغم من وضوح المؤشرات الأولية الدالة على التأثيرات السلبية لسد النهضة على مصر، إلا أن الجانب المصري لم يُسوّق للرأي العام الإقليمي والعالمي خطورة تلك المؤشرات وفداحة تأثيرها على مصر من كافة النواحي والأصعدة الاقتصادية والمائية والكهربائية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بل وحتى إبان صدور التقرير النهائي لأعمال اللجنة الدولية المعنية بدراسة وتقييم دراسات سد النهضة، لم تتحرك مصر سياسياً



بالشكل المناسب لتسويق نتائج ذلك التقرير على المستويين الإقليمي والدولي بالشكل الذي يخدم المصالح المصرية. واتسم التحرك المصري بالبطء الشديد في إدارة تلك الأزمة بما يوحي باللامبالاة والاستخفاف بالأزمة.

ومؤخرًا (فبراير 2014)، أعلن وزير الموارد المائية والري المصري عن "فشل المفاوضات مع إثيوبيا"، وكان ذلك الإعلان والتصريح الرسمي على خلفية التعثر الذي ساد المحادثات الثلاثية المصرية-الإثيوبية-السودانية والتي احتضنتها العاصمة السودانية (الخرطوم) بشأن بحث المسائل الفنية المتعلقة ببناء وملء وسياسات تشغيل سد النهضة، والتي بدأت في نوفمبر ثم في ديسمبر 2013، وفي يناير ثم فبراير 2014. والتي انتهت جميعها كما بدأت دون إحراز أي تقدم، ودون الحصول من الجانب الإثيوبي على أية ضمانات أو تعهدات. بل يمكن القول أن إثيوبيا قد نجحت خلال تلك الفترة الأخيرة في تصدير التوتر المفعل إلى الجانب المصري، وتشثيت جهده في تفصيلات لا ترقى إلى عناء المناقشة كونها تمثل بدهيات ومسلمات لا يجب أن تكون موضوعًا للنقاش أو المساومة. كما نجح الإثيوبيون ليس فقط في تجزئة القضية الأم التي يجب أن تكون محل نقاش وتفاوض وهي "المسؤولية الدولية التي تقع على إثيوبيا" كونها لم تلتزم بشرط "الإخطار المسبق" وقيامها بخرق أحد مبادئ القانون الدولي المتعلق بحسن الجوار وعدم التسبب في ضرر؛ ومن ثم وقوعها تحت طائلة المسؤولية الدولية، ليس هذا فحسب، بل نجحت إثيوبيا في تفزيم القضية المذكورة إلى حد التلاشي، واستدرجت المفاوضات المصري عبر تجزئة القضية محل الخلاف. ولذلك، يرى كثيرٌ من المحللين والمراقبين للمشهد "الهيدرولوجي-السياسي" (المائي) في حوض النيل عشية الإعلان عن سد النهضة أن تصريح الوزير جاء متأخرًا جدًا.

**وبصفة عامة، إن تحليل السلوك الإثيوبي خلال الآونة الأخيرة يكشف عن:**

- 1. تضارب التصريحات الإثيوبية عن قدر من التعارض الحاد في المصالح بين دول المنبع والمصب. فتلك التصريحات -سواءً الحالية أو على لسان رئيس وزرائها الراحل "ميليس زيناوي"- أخذت "نمط الحركة البندولية"، حيث تراوحت تلك التصريحات ما بين أقصى درجات التطرف، وذلك في سياق الحديث -غير مرة- عن: "حرب المياه"، وتحديدًا بين مصر وإثيوبيا، وما بين أقصى درجات الاعتدال والمهادنة، وذلك حينما تؤكد إثيوبيا: "أنها لا تنوي الإضرار بالمصالح المصرية". ومن شأن هذه التصريحات ذات الدلالات السياسية المتضاربة، والتي تُصنّف في بعض الأحيان ضمن التفاعلات الصراعية، وتُصنّف في أحيان أخرى ضمن التفاعلات التعاونية، من شأنها أن تخلق حالة من التخبط واللغط السياسي في العلاقات المصرية-الإثيوبية بصفة خاصة، والمصرية-النيلية بصفة أعم.**
- 2. أن إثيوبيا تسعى حاليًا للهيمنة الهيدرولوجية على النظام الإقليمي لحوض النيل. بمعنى ترجمة الهيمنة الهيدرولوجية إلى هيمنة هيدرولوجية-اقتصادية وهيدرواستراتيجية. فمن المعروف أن 33.2% من مساحة الدولة الإثيوبية تقع في نطاق الحيز الجغرافي لحوض النيل، كما أن 11.7% من إجمالي حوض النيل يقع في الأراضي الإثيوبية، فضلاً عن أن المرتفعات الإثيوبية تستقطب حوالي 35.5% من إجمالي حجم الهطول المطري على حوض النيل (حوالي 590 مليار م<sup>3</sup> سنوياً من إجمالي الهطول المطري المقدر بنحو 1661 مليار م<sup>3</sup> سنوياً). والأهم من ذلك أن 84.5% من إجمالي الإيراد المائي السنوي لنهر النيل يتدفق**

من المنابع الإثيوبية (71 مليار م3 من جملة 84 مليار م3). وبطبيعة الحال، تدرك الدولة الإثيوبية حقيقة الوضع الهيدروليكي الذي يحقق لها قدراً من الهيمنة المائية، ومن ثم، فهي تشعر بأن لها الفضل الأكبر في الإيراد المائي لنهر النيل، ومن ثم، تسعى إثيوبيا تاريخياً، وقد زادت تلك المساعي حالياً. إلى ترجمة تلك الهيمنة الهيدروليكية إلى هيمنة هيدروليكية وهيدرواستراتيجية على النظام الإقليمي لنهر النيل. ويعد "سد النهضة" واحدة من الآليات الإثيوبية المهمة التي تسعى من خلالها لتحقيق حلم "الهيمنة الهيدروليكية" على النهر.

3. في هذا السياق، تسعى إثيوبيا إلى فرض أمر واقع جديد على الأرض. فالتحركات الإثيوبية الحديثة بشأن إنشاء السدود ترمي إلى ترسيم صورة جديدة لواقع الوضع الهيدروليكي-المائي في حوض النيل. وقد تزايدت وتيرة التحركات الإثيوبية الرامية إلى إنشاء السدود على روافد حوض النيل خلال السنوات العشر الأخيرة، فأتمت بناء سد تيكيزي Tekeze Hydro Power Dam، وسد تانا بليسه Belesse hydro power dam، وقد شرعت منذ أبريل 2011 في بناء "سد النهضة". بعبارة أخرى، فإن إثيوبيا تسعى من خلال المشروعات المائية والسدود التي تقيمها إلى فرض أمر جديد على أرض الواقع.

4. تتسم التحركات الإثيوبية بالانفرادية وعدم التنسيق مع دول الحوض وخاصة مصر والسودان. حيث لا تعتقد إثيوبيا في وجوب أعمال "شرط الإخطار المسبق" قبل تنفيذ مشروعاتها المائية على روافد نهر النيل، وتصر على حقها المطلق في التصرف في جزء النهر الواقع في أراضيها دون الرجوع إلى مصر أو أي دولة أخرى من دول الحوض. ويستند الموقف الرافض لشرط الإخطار المسبق الذي تتبناه إثيوبيا -ومعها معظم دول منابع حوض النيل- إلى المقولات والحجج الذي تنهض عليها نظرية "الاختصاص الإقليمي المطلق" (The Theory of Absolute Territorial Sovereignty) والتي تعرف أيضاً بـ "نظرية هارمون" (Harmon Doctrine) والتي تذهب إلى أنه يمكن للدولة النهرية الواقعة في أعلى النهر أن تزعم باتخاذ تدابير من شأنها تحويل مجرى النهر أو التأثير في مياهه، أو أن تستخدم مياهه بحرية تامة، ودون أن تأخذ أي اعتبار لما يترتب على ذلك من أثر على الدولة (أو الدول) الواقعة في أدنى النهر.

5. تسعى إثيوبيا إلى تغيير معادلة التوازن الهيدروليكي والهيدرواستراتيجي في النظام الإقليمي المائي لحوض النيل. وذلك من خلال سياساتها المائية في حوض النيل خلال المرحلة الراهنة والتي تجعل من نفسها "المبادر" أو "الطرف الفاعل" أي من "يقوم بالفعل"، والآخرين هم "المفعول به" أو "من يقومون برد الفعل" في معادلة التوازن الهيدروليكي والهيدرواستراتيجي الجديدة في النظام الإقليمي المائي لحوض النيل. فإثيوبيا هي التي تحدد "المخاطر" التي تحدد بالنظام المائي في نهر النيل، وهي التي تقرر -وفي التوقيت الذي يحلو لها- إنشاء السدود الإثيوبية، وهي التي ترمي دولة المصب (مصر) بتهم من قبيل: "الرغبة في التحريض لحرب المياه"، و"إثارة الوضع في إريتريا ضد الداخل الإثيوبي"، أو "تأليب وزعزعة الداخل الإثيوبي". كما أن إثيوبيا أيضاً هي التي تقرر -بمفردها- أن "المصالح المصرية سوف لن تُضار من جراء إنشاء السدود الإثيوبية". بعبارة أخرى، تريد إثيوبيا أن تؤسس لنفسها واقعاً جديداً تضطلع من خلاله بدور "الفاعل الإقليمي المهيمن" على النظام الإقليمي لحوض النيل.

ولعله من المفيد التنويه إلى أن إثيوبيا تقوم بتلك السلوكيات وهي تحسن توظيف الظرف (السياق) الدولي والإقليمي الراهن. سواء من خلال تضارب المصالح الإستراتيجية أفريقيًا بين مصر من ناحية، والقطب العالمي الراهن (الولايات المتحدة الأمريكية)، وسعيها نحو الهيمنة الجيوستراتيجية على القارة من خلال تمكين بعض القوى الإقليمية (إسرائيل وإثيوبيا) من لعب أدوار إقليمية تتعارض والمصالح المائية لمصر. وبما يعمل على "شد أطراف" الدولة المصرية في نطاق محيطها النيل.

وعلى المستوى الإقليمي، نجحت إثيوبيا إلى حد كبير في إقامة ما يمكن تسميته بالعلاقات الخاصة (Special Relationship) مع إسرائيل، ومن ثم، توظيف الهيمنة الإسرائيلية بمعاونة أمريكية على منطقة الشرق الأوسط، مستغلة حالة تبعثر الاهتمام المصري بين ملفات الداخل والخارج، لتضيف المزيد من التبعات والتداعيات السلبية على معادلة التفاعل الهيدروبوليتيكي في حوض النيل.

### كيفية إدارة أزمة سد النهضة والخروج منها:

تفرض إدارة أزمة سد النهضة ضرورة النظر إليها من المنظور السياسي-الاستراتيجي، ومن ثم، فإن "الرؤى السياسية الجديدة وغير تقليدية" هي التي يجب أن تحكم التحرك المصري لإدارة "أزمة سد النهضة" في المرحلتين الراهنة والمقبلة. وأن هذه الرؤى الجديدة يجب أن تكون سياسية في المقام الأول وبمنهج جديد. ويمكن اقتراح عدد من ميكانيزمات الحركة السياسية لمصر في هذا السياق:

**أولاً: التحرك السياسي السريع والمكثف لمحاصرة إثيوبيا إقليمياً ودولياً،** من خلال الترويج لمقولة أن السلوك الإثيوبي في أزمة سد النهضة يرسى سابقة في العمل الدولي بمخالفة القواعد القانونية في شأن تنظيم الأنهار الدولية، والإساءة إلى دول الجوار؛ وإلحاق الضرر بهم، وهو ما يهدد الأمن والسم الإقليمي والدولي. ومن ثم، طرح المسألة سياسياً في مجلس الأمن الأفريقي، وفي مجلس الأمن الدولي.

**ثانياً: التوظيف السياسي لتقرير اللجنة الدولية لبحث آثار سد النهضة،** وذلك من خلال خلق رأي عام إقليمي ودولي في مختلف المحافل، وعلى كافة الأصعدة الرسمية وغير الرسمية، لدعم الموقف المصري، وخلق جبهات رفض للسد بمواصفاته الحالية التي من شأنها إلحاق الضرر بمصر والسودان - حسب رؤية الخبراء الدوليين المحايدون الذين شاركوا في صياغة التقرير وكانوا شهود عيان على التعنت الإثيوبي.

**ثالثاً: التحرك السياسي المكثف لخلق وحشد رأي عام عالمي وإقليمي يعضد الموقف المصري،** وذلك عبر الترويج للرؤية المصرية الداعية إلى التعاون في بناء السد مع الإثيوبيين بالشروط التي تحفظ الأمن المائي لجميع دول الحوض، وبما يعزز تفهم المجتمعين الإقليمي والدولي للشواغل المصرية.

**رابعاً: التوظيف السياسي والذكي لورقة "بني شنقول"،** وهم السكان المحليون للمنطقة التي يُبنى فيها سد النهضة، حيث تشهد تلك المنطقة معارضة شديدة من السكان المحليين لبناء السد؛ بسبب تأثرهم بيئياً بالسد، فضلاً عن أنهم عرضة التهجير من أماكن إقامتهم

جراء الأعمال الإنشائية للسد. وبالتالي، من المهم العمل على إيصال صوتهم إلى المجتمعين الإقليمي والدولي.

**خامساً:** المقايضة السياسية لقضية "سد النهضة" في علاقات مصر مع الدول الكبرى، وذلك من خلال طرح تلك القضية في مختلف السياقات السياسية التي تجمع مصر بأي من الدول الكبرى، وجعل تلك القضية مجالاً للمقايضة السياسية ضمن حزمة من عملية تبادل المصالح الإستراتيجية التي ينطوي عليها "الحوار الاستراتيجي" الذي يمكن أن تفتحه مصر مع أي من تلك الدول. بعبارة أخرى، على مصر أن تحصل على دعم وتأييد الدول الكبرى لها في قضية سد النهضة في مقابل ما يمكن أن تقدمه مصر من مصالح لتلك الدول. وذلك على نحو ما حدث في الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية والدفاع المصريين إلى روسيا؛ وطرح قضية النيل ضمن قضايا تباحث مشترك بين الجانبين.

**سادساً:** التحرك السياسي للحيلولة دون توفر التمويل اللازم للسد، وذلك من خلال مخاطبة الجهات المانحة، وشرح وجهة النظر المصري والشواغل المصرية، ومنعهم من تقديم تمويل للسد بمواصفاته الحالية؛ وبما يلحق الضرر بالمصالح المائية المصري. وفي المقابل؛ إبداء الاستعداد المصري للتعاون - بل والتشارك- في بناء السد وتمويله وتشغيله بمواصفات فنية لا تضر بمصر ومصالحها المائية.

**سابعاً:** اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وهو بالمناسبة تحرك سياسي وليس قانوني، وذلك من خلال أعمال الاختصاصي الإفتائي والقضائي للمحكمة، وتوظيفه سياسياً في محاصرة إثيوبيا. فبالنسبة للاختصاص الإفتائي؛ وهو اختياري ولا يستلزم موافقة كل أطراف النزاع الدولي؛ وهنا يمكن لمصر أن تطلب الرأي الاستشاري للمحكمة في هذا النزاع، وعلى الرغم من عدم إلزامية رأي المحكمة في هذه الحالة لإثيوبيا، إلا أنه لو جاء في صالح مصر، فإنه سيخلق ورقة ضغط جديدة لمصر ضد إثيوبيا. وبالنسبة للاختصاص القضائي للمحكمة، فإنه يتطلب موافقة كل أطراف النزاع للذهاب طواعية إلى المحكمة، وهنا أيضاً يمكن استثمار الموقف في جميع الاحتمالات: فلو امتنعت إثيوبيا عن الذهاب للمحكمة، ولاسيما وأن كل الدفوع والحجج والأسانيد في القانون الدولي للمياه تدعم الموقف المصري، فإن مصر تستطيع استثمار هذا الموقف من الناحية السياسية والترويج لضعف الحجة الإثيوبية والاستدلال بعدم قبولها للتحكيم الدولي. وفي حالة موافقة إثيوبيا على الذهاب للمحكمة، وصدور قرار منها يؤيد الموقف المصري، فإن ذلك الحكم سيكون حسماً للخلاف والنزاع.

**ثامناً:** احتواء السودان وكسب تأييدها، فالسودان هو الشريك السياسي والاستراتيجي في المفاوضات النيلية، وهو العمق الاستراتيجي لمصر، ومن ثم، فإن توحيد الجبهة المصرية-السودانية في التفاوض هو الضمان لقوة مصر واستقرار السودان والمحافظة على كيانه.

ترقبوا صدور الأعداد التالية من أوراق غير حزبية:

1- إستراتيجية جديدة للأمن القومي المصري.

2- سياسة خارجية لمصر الديمقراطية.

3- السياسة المائية لمصر

4- مواجهة الفقر والنهوض بالعشوائيات.

5- السياسة الصناعية في مصر.

6- السياسة الصحية في مصر.